

---

# الفقر في اليمن .. مأس تفاقهما الحرب وشبح المجاعة يهدد

---

الملايين



مركز جنيف للحقوق والحريات

أكتوبر 2020

## ملخص

تُظهر مشاهدات ميدانية للأوضاع في عدد من مناطق اليمن، لاسيما تلك الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، أو الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة الأخرى سواء التابعة للحكومة، أو الجماعات المناوئة لها، أنّ الأوضاع الإنسانية الكارثية التي ظلّت تحذّر منها منظمات أممية وهيئات إغاثية على مدار الأشهر الماضية، باتت متحقّقة بالفعل في عدد من تلك المناطق.

وبعد 5 سنوات من النزاع المسلح المستمر في البلد، يتضح أنّ الحرب على اليمن خلفت واقعا كارثيا غير مسبوق في وقت كان اليمن يريزح فيه تحت الفقر والبطالة وانعدام الأمن وانخفاض الخدمات الصحية، وغياب المرافق الحيوية لتخلق واقعا أكثر تدهورا وتدفع البلاد نحو المجاعة وتضع الملايين على حافة الهلاك.

ويسلط هذا التقرير "الفقر في اليمن .. مأس تفاقهما الحرب وشبح المجاعة يهدد الملايين" على ما خلفته الحرب الدامية على حياة المدنيين، من فقر وجوع حتى بات شبح المجاعة يهدد الملايين.

ويطلق مجلس جنيف للحقوق والحريات التقرير بالتزامن مع اليوم الدولي للقضاء على الفقر، الذي يوافق 17 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام.

وكذلك في الذكرى السنوية الثانية والثلاثين للدعوة إلى العمل التي وجهها الأب جوزيف ريسنسكي — ومثلت الإلهام الحقيقي لإعلان يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر يوما عالميا لإنهاء الفقر المدقع — ومن ثم اعتراف الأمم المتحدة بذلك اليوم بوصفه اليوم الدولي للقضاء على الفقر.

وأظهرت المعطيات التي عرضها التقرير على أنّ الحرب خلفت دمارا هائلا في مباني السكان، والبنية التحتية من مرافق خدمية وصحية لتنتقل الأوضاع المعيشية في اليمن إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة وباتت البلاد على حافة المجاعة بعد ارتفاع معدلات الفقر لمستويات مخيفة.

ورصد مجلس جنيف عدة تحذيرات دولية مع وصول نسبة الفقر لما يقارب 80%، وبت أكثر من 22,2 مليون إنسان من إجمالي 27,4 مليون بحاجة لمساعدات عاجلة وظهرت مؤشرات المجاعة في أكثر من محافظة.

وتعاني الأسر اليمنية من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وبت سكان المناطق يعانون من وضع معيشي سيئ نتيجة توقف العديد من القطاعات الحيوية في البلاد، وفقدان الالاف من أرباب الاسر لمصادر رزقهم، الأمر الذي فاقم المشكلة وزاد من نسبة الفقر والبطالة في هذه المناطق.

وتشير المعطيات إلى أن 18.8 مليوناً من السكان يحتاجون للمساعدة الإنسانية، بينهم نحو 10.3 مليون شخصاً بحاجة إلى مساعدة عاجلة، إلا أن تعنت الأطراف ورفضهم إيصال المساعدات الإنسانية إلى كثير من المحافظات التي تخضع لسيطرتهم، أدى لظهور حالات مجاعة لأول مرة يعرفها اليمن في تاريخه الحديث.

وقد اطلع مجلس جنيف على تقارير يمنية تحدثت عن ارتفاع نسبة الفقر بين عدد السكان إلى ما يزيد عن 85 %، في حين لم يشهد الوضع الاقتصادي أي تحسن بسبب استمرار الحرب. كما يواجه السكان صعوبات في سبيل الحصول على الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغذاء، حيث يفتقر 15.7 مليون نسمة للمياه الصالحة للشرب ومياه الاستخدام، مما يؤدي إلى وفاة 14 ألف طفل يمني دون سن الخامسة كل عام.

ورصد التقرير 8 أنماط من الانتهاكات التي تمارس من خلالها الأطراف سياسة الإفقار والتجويع التي تسببت بتدهور الأوضاع الإنسانية في البلاد.

وخلص التقرير أن بعض الممارسات، خاصة الحصار، والتعرض لقوافل المساعدات، إلى سياسة ممنهجة لتجويع السكان، واستخدام ذلك كأسلوب من أساليب الحرب، وهو أمر يجرمه القانون الدولي.

ويرى مجلس جنيف يرى بأن أطراف الصراع في اليمن تتحمل مسؤولية النزاع المسلح والأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن، والتي تسببت بمعاناة لا توصف للملايين من المدنيين، وأفرزت واقع من الفقر والمجاعة يهدد وبشكل خطير حياة السكان، وقد خالفت هذه الأطراف قواعد حقوق الإنسان، وانتهكت المبادئ والقواعد الخاصة للقانون الدولي، واتفاقيات جنيف، وتجاهلت كل الدعوات الدولية لوقف القتال وتحييد المدنيين وتفادي استهداف مناطقهم وعدم تعطيل وصول الاغاثات والامدادات الغذائية العاجلة.

وفي هذا التقرير يتناول مجلس جنيف في أربعة محاور تفاصيل متعلقة بالأوضاع الإنسانية المتدهورة في اليمن، وحجم الكارثة التي تهدد بحدوث مجاعة والتي يمكن أن تجتاح البلاد برمتها، وتسليط الضوء على طبيعة النزاع المسلح الحالي، وأبرز أطرافه، والاطلاع على الانتهاكات الجسيمة التي خالفت وانتهكت قواعد ومبادئ القانون الدولي، والوقوف على واقع الفقر والمجاعة، وعرض شهادات حية، وإظهار احصائيات عن واقع ما يجري في الأرض اليمنية، مع عرض موجز لأبرز الأسباب التي أدت للفقر والمجاعة، وجملة من النتائج التي توصل إليها مجلس جنيف مقرونة بتوصيات للمعالجة وتدارك الوضع الإنساني المتدهور في اليمن.

## المحور الأول: طبيعة النزاع المسلح الحالي وأبرز أطرافه:

تفجرت الأزمة اليمنية نتيجة خلافات يمنية داخلية ومن ثم تدخلت أطراف خارجية لفرض حلول تتناسب مع مصالحها وتدعم حلفائها داخل اليمن فكانت الحرب التي شنها التحالف العربي الذي تقوده السعودية بدعوى دعم الشرعية اليمنية.

الأحداث بدأت بتفجر ثورة شعبية عام 2011 أطاحت بالرئيس علي عبد الله صالح بعد 33 عاماً من الحكم، اتهم فيها بالفساد والفسل في تحسين أمور البلاد أو إنهاء النزاع المسلح مع جماعة الحوثيين، وهي جماعة مسلحة تتمركز في شمال البلاد، ويعتقد أعضاؤها المذهب الزيدي، وهو أحد فروع الشيعة.



وإثر هذه الثورة، استبدل صالح بنائبه عبدربه منصور هادي، لتمهيد الطريق لمؤتمر الحوار الوطني. وبعد عامين من المشاورات، قدم مؤتمر الحوار الوطني مسودة لخريطة اتحادية جديدة قسمت اليمن إلى مناطق دون النظر في الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو الإقليمي، قوبلت بمعارضة واسعة.

في ظل هذه الحالة، وفي سبتمبر/أيلول 2014، تمكّن الحوثيون من توسيع نطاق سيطرتهم على الأراضي، واستولوا على عدد من المواقع العسكرية والأمنية في العاصمة صنعاء - وقد ساعد على ذلك، إلى حد ما، تحالف المصالح الذي عُقد حديثاً مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الذي كانوا قد قاتلوه على مدى عقود. وعقب استيلاء الحوثيين على صنعاء في مطلع 2015، أرغم الرئيس هادي وأعضاء حكومته على الفرار.

وبحلول 25 مارس/آذار 2015 تشكل تحالف من عدة دول بقيادة السعودية والإمارات العربية المتحدة، بالتدخل ضد الحوثيين بناءً على طلب الرئيس هادي بهدف إعادة الحكومة المعترف بها دولياً إلى السلطة.

وأطلق ذلك شرارة نزاع مسلح شامل، حيث شنَّ التحالف حملة قصف جوية ضد قوات الحوثيين. وعلى مدى السنوات اللاحقة امتدت رقعة النزاع لتشمل البلاد بأسرها وشهد تكاثر أطراف النزاع، من بينها عدد من الجماعات المسلحة المدعومة من التحالف. فالإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، رغم أنها ذكرت أنها انسحبت من اليمن في أكتوبر/تشرين الأول 2019 تنفذ تدريبات وتمويل وتسليح جماعات مسلحة مختلفة منذ منتصف العام 2015 حتى أواخره، ودعمت بذلك انتشار العديد من الميليشيات التي لا حصر لها والتي لا تخضع للمساءلة، من قبيل "الحزام الأمني" و"قوات العمالقة" و"قوات النخبة، والمجلس الانتقالي الذي بات يسيطر على عدن ومدن أخرى في الجنوب.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2017، أحكم الحوثيون سيطرتهم في أعقاب اغتيال حليفهم الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وما زالوا حتى الآن يسيطرون على معظم المراكز السكانية، ومنها العاصمة صنعاء.

وبعد كل هذه السنوات من الضربات الجوية والقتال على الأرض، لا تزال قوات الحكومة المدعومة من قبل التحالف عاجزة عن الانتصار على الحوثيين، بينما تهدد الأزمة الإنسانية ملايين السكان.

### وفيما يلي أبرز القوى الفاعلة في النزاع المسلح في اليمن:

- (1) المملكة العربية السعودية.
- (2) الإمارات العربية المتحدة.
- (3) حكومة اليمن المعترف بها دولياً.
- (4) المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات.
- (5) جماعة الحوثي.

إضافة لذلك هناك عدة مجموعات مسلحة بعضها ذا طابع قبلي أو مناطقي، تسيطر أو لها نفوذ في بعض المناطق ففي الساحل الغربي تنشط: قوات المقاومة الوطنية وقوات المقاومة التهامية وألوية العمالقة.

وفي جنوب اليمن، تسيطر قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الشبوانية وقوات النخبة الحضرية وهي تتبع المجلس الانتقالي.

## المحور الثاني: الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي:

كشفت تقارير دولية عن العديد من الجرائم والانتهاكات المتنوعة والمخيفة التي ارتكبت بحق اليمنيين من مختلف أطراف الصراع في اليمن.

ففي أحدث تقرير لفريق خبراء الأمم المتحدة البارزين الدوليين والإقليميين، تحت عنوان "اليمن: جائحة الإفلات من العقاب في أرض معذبة" في 9 أيلول/سبتمبر 2020، يغطي الفترة من تموز/يوليو 2019 إلى حزيران/يونيو 2020، وقدم رسمياً إلى مجلس حقوق الإنسان في أكتوبر 2020، خلص إلى أنه ما من أيادي نظيفة في النزاع الدائر في اليمن، مشيراً إلى أن مسؤولية الانتهاكات تقع على عاتق جميع أطراف النزاع.



وعبر فريق الخبراء عن قلقه لأن الإفلات من العقاب لا يزال مستمرا دون هوادة بالنسبة لأولئك الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة. ورغم أن الفريق أشار إلى إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالتحقيقات التي تجريها الأطراف وإحالة بعض القضايا للمحكمة الجنائية، إلا أنه أكد عدم محاسبة أي شخص على هذه الانتهاكات حتى الآن.

واستنتج التقرير، استناداً إلى النتائج، أن الانتهاكات ارتكبت من حكومة اليمن والحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي، فضلا عن أعضاء التحالف، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وترقى الكثير من الانتهاكات التي تقتربها الأطراف في عموم اليمن إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وبحلول نهاية 2019، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 233 ألف يمني لقوا مصرعهم نتيجة القتال والأزمة الإنسانية. في غضون ذلك، وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قتل وجرح أكثر من 200 ألف مدني في القتال منذ مارس/آذار 2015.

### أبرز الانتهاكات:

ومن خلال متابعة مجلس جنيف للحقوق والحريات، واقع النزاع المسلح وما تخلله من هجمات، فإن أبرز الانتهاكات لقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، تمثلت فيما يلي:

-تنفيذ الهجمات العشوائي على المدنيين والأعيان المدنية، دون مراعاة مبدأي الضرورة والتناسب. وتمثل ذلك في آلاف الغارات والهجمات بالأسلحة المختلفة التي استهدفت منازل وأحياء مدنية.



انتهاك الحق في الحياة والسلامة البدنية: وتمثل ذلك في عمليات القتل المتعمد سواء عبرا لقصف العشوائي، او الاغتيالات، وكذلك الإصابات الناجمة عن الاستهدافات المختلفة. التهجير القسري.

-جرائم الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب.

-جرائم تجنيد الأطفال.

-جرائم متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا سيما الحرمان من الحق في الصحة والطعام، والعمل.

انتهاكات متعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، لا سيما تقييد الحريات.

-جرائم متعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

وفي مقابلة مع السيد ميريلا حديب الناطقة الرسمية باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي أنهت مؤخرًا مهمتها في اليمن، تطرقت إلى أن اللجنة الدولية تحدثت بوضوح عن انتهاكات واضحة من الأطراف المتحاربة للقانون الدولي الإنساني، وقد وجهت دعوة صريحة لهذه الأطراف تطلب منهم الامتثال إلى قواعد قانون الحرب.

وأضافت بأن القانون الدولي الإنساني يحدد أطرافًا للعمل العسكري خلال النزاعات ويسعى لتقليص الخسائر المدنية، ولكن باليمن للأسف نرى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني من جميع الأطراف، وهذا يؤدي إلى خسائر إنسانية فادحة.<sup>1</sup>

### المحور الثالث: واقع الفقر والمجاعة:

بسبب النزاع المسلح وتداعياته يواجه ملايين اليمنيين الفقر والجوع، ووفق معطيات الأمم المتحدة هناك ما يقرب من 16 مليون شخص يستيقظون جوعى كل يوم. وهناك حاليًا نحو 15.9 مليون يمني يندرجون تحت تصنيف من يعانون انعدام الأمن الغذائي بين السكان البالغ عددهم 28 مليون نسمة.



ومطلع عام 2020، حذر منسق الشؤون الإنسانية في اليمن راميش رجاسينغام، أمام مجلس الأمن الدولي من مطاردة جديدة لشبح خطر المجاعة في البلاد. وندد المسؤول الأممي بالعوائق التي يواجهها

<sup>1</sup> الإنساني، مجلة تصدر عن مجلس جنيف الإقليمي للإعلام، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حوار أحمد زكي عثمان.



إيصال المساعدات الإنسانية، موضحاً أن "القيود تطال 6,7 ملايين شخص يحتاجون إلى مساعدة" و"هذا الرقم هو الأكبر حتى الآن".

وقال المسؤول الأممي لمجلس الأمن عبر الدائرة المغلقة "مع التدهور السريع لقيمة الريال (اليمني) والاضطرابات في دفع الرواتب، نلاحظ مجدداً بعض العوامل الرئيسية التي جعلت اليمن على شفير مجاعة قبل عام. علينا ألا ندع ذلك يتكرر".



وأضاف أن "برنامج الأغذية العالمي وشركاءه يقدمون الغذاء لأكثر من 12 مليون شخص كل شهر في مختلف أنحاء البلاد. بدعم من الوكالات الإنسانية، فإن سبعة ملايين شخص يستفيدون من مياه الشرب. وثمة 1,2 مليون معاينة طبية كل شهر وأكثر من ألفي مركز طبي تتلقى دعماً".

ووفق تقرير (نشر في يوليو 2020) أعدته هيئات تابعة للأمم المتحدة، من بينها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الغذاء والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فإن عدد الذين يواجهون خطر انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد سيزداد من مليوني شخص في الفترة ما بين فبراير/شباط إلى إبريل/نيسان في العام الجاري إلى 3.2 مليون شخص في الفترة ما بين يوليو/تموز إلى ديسمبر/كانون أول في نفس العام.

ويمثل هؤلاء 40% من عدد السكان في 133 منطقة من مناطق جنوبي اليمن التي شملها التقرير، بزيادة تبلغ 25 بالمائة.

ووفق معطيات الأمم المتحدة فإن نصف سكان اليمن -حوالي 14 مليوناً- لا يزالون يواجهون خطر المجاعة، كما أن هناك ثمانية ملايين لا يعرفون من أين يمكنهم الحصول على وجبتهم التالية، فيما بات

ثلاثة أرباع السكان -أكثر من 22 مليوناً- بحاجة للمساعدات الإنسانية، من بينهم أكثر من 11 مليوناً يصنفون باعتبارهم في "حاجة ماسة" للمساعدة للبقاء على قيد الحياة..

ووصفت مسؤولية رفیعة في برنامج الغذاء العالمي الوضع في اليمن بأنه شديد الخطورة، وهناك تحذيرات مما يشهده اليمن من تصاعد مستوى انعدام الأمن الغذائي لعدة أسباب منها انتشار فيروس كورونا.

وفي دراسة خاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اطلع عليها مجلس جنيف تشير إلى أنه إذا ما طال أمد الصراع سيصبح اليمن أفقر بلد في العالم. وبحسب الدراسة فإن الحرب رفعت منسوب الفقر من 47 في المائة إلى 75 في المائة، وإذا ما استمر القتال حتى 2022 فستصنف اليمن كأفقر بلد في العالم، حيث يعيش 79 في المائة من السكان تحت خط الفقر ويصنف 65 في المائة منهم على أنهم فقراء جداً، وقد قال السيد أخيم شتاينر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: لقد جعلت الحرب اليمن بالفعل أكبر كارثة إنسانية في العالم، وتهدد الآن بجعل سكانها أفقر سكان العالم.<sup>2</sup>

### مالك طفل بوزن 2 كجم



ويشير مجلس جنيف إلى حالة الطفل اليمني عبد الملك كأحد النماذج والذي كان يرقد في المشفى يتقلب ويتلوى من الألم لأنه يعاني من سوء التغذية، الطفل يزن 2 كجم أو أقل من ذلك بقليل وقد أحضرته عائلته إلى مستشفى السبعين للأطفال التي تدعمه اليونيسيف ويقع في العاصمة صنعاء، كانت أسرته قد نقلته بعد أن توقف عن الاستجابة للمؤثرات البصرية أو السمعية على أثر تدهور حالته، ويعاني ما يقارب 2.2 مليون طفل يمني من سوء التغذية الحاد، بينما يعاني ما يقدر بـ 462,000 طفل أي ما يقارب من ثلاثة أضعاف عدد المصابين من سوء تغذية حاد وشديد، فإذا استمر واقع الفقر

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تاريخ النشر 28 سبتمبر 2019، الرابط: <https://cutt.us/JmXo1>

والجوع ونقص العلاج فسيكونون أكثر عرضة للوفاة بـ 11 مرة مقارنة بالأطفال الأصحاء حتى لو نجوا من الموت فإنهم سيواجهون خطر عدم تحقيق إمكاناتهم التنموية، مما يشكل تهديدا خطيرا لجيل كامل في اليمن، ويبقي البلاد غارقة في حلقة مفرغة من الفقر والجوع<sup>3</sup>.

### فقراء بسبب الحرب

وتقول النازحة أم حواء إن مهمة كسب الرزق أصبحت مهمة صعبة للغاية لأن النزاع العسكري ما زال مستمرا في اليمن. وتضيف السيدة " كان الصيد مصدر رزق زوجي لكننا الآن فقراء جدا بسبب الحرب التي دفعتنا إلى هذا الوضع البائس". وتابعت لقد أصبحنا بلا مأوى وناضل من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل مياه الشرب النظيفة أو الطعام من منظمات الإغاثة.



### وقف الصراع بوابة القضاء على الفقر

ويقول سالم زاهر والذي كان يعمل مدرسا في مدارس ابتدائية لكنه الآن بفعل الحرب أصبح نازحا " سيتمكن الناس من العودة إلى أماكن عملهم بعد إيقاف الحرب الظالمة التي أدت لارتفاع مستويات الفقر، ويضيف الرجل " تنضم عائلات جديدة في كل لحظة إلى خط الفقر بسبب الحرب التي ما زالت تغذي الفقر وتساهم في انتشاره، ويرى سالم أن القضاء على الفقر والجوع لن يتم إلا من خلال وقف هذا الصراع المميت وإيجاد حلول اقتصادية لإنقاذ الشعب اليمني.

<sup>3</sup> يونيسف، في اليمن، يُقاوم الصراع والفقر من سوء التغذية لدى الأطفال، الرابط: <https://cutt.us/7K76jz>

بينما ناشد أشرف أحمد والذي يعمل مشرفاً في مخيم النازحين في عدن المنظمات الإنسانية الدولية العاملة في اليمن على مساعدة العائلات الجائعة في النزوح، ولفت أشرف إلى أن العديد من العائلات يعاني الان في خيام النزوح من نقص الاحتياجات الأساسية اليومية كالطعام والشراب وما زالوا يأملون في تلقي المساعدات الغذائية.

## المحور الرابع: الانتهاكات المسببة للفقر والجوع:

تنامت حالة الفقر بشكل حاد وصولاً إلى شبح المجاعة، في اليمن؛ بسبب انتهاك الأطراف المختلفة المعايير الدولية التي تحكم الوصول للإغاثة الإنسانية خلال النزاعات المسلحة، بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني.

فالقانون الدولي الإنساني الذي يحظر تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، ينص أيضاً على ضرورة تنفيذ أعمال الغوث، ويلزم أطراف النزاع المسلح بالسماح بمرور مواد الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين إليها، وتسهيل مرورها دون إعاقة، شريطة أن تكون هذه الإغاثة ذات طبيعة غير متحيزة وأن تقدم دون أي تمييز مجحف.

والواقع أن كل ذلك جرى اختراقه بشكل ممنهج في اليمن، حيث ساهمت أطراف النزاع في تدهور الوضع الإنساني من خلال طريقة إدارة العمليات العسكرية ومن خلال إعاقة وصول المساعدات أو السيطرة عليها، وهو ما أدى تقليص قدرة المدنيين على الوصول للمساعدات.

## ومن أبرز الانتهاكات المؤثرة على قدرة المدنيين على الوصول للمساعدات ما يلي:

### (1) الحصار والقيود على حرية الحركة والتنقل:

ساهمت سياسة الحصار الخارجي المفروض من التحالف السعودي الإماراتي على البلاد، والمتمثل في السيطرة شبه الكاملة على حركة الطيران، والسفن، في التحكم في مسارات المساعدات واستيراد السلع الأساسية. وكذلك ساهمت القيود الداخلية نتيجة الحواجز من الميليشيات المسلحة المختلفة في إعاقة وصول السلع والمساعدات.

### (2) قصف الأعيان المدنية المستخدمة في إغاثة المدنيين وإبقاءهم على قيد

#### الحياة:

ومن ذلك قصف المخازن، ومصانع الأغذية والمطاحن، ومن أمثلة ذلك ما تعرضت له مطاحن البحر الأحمر في الحديدة بوصفها مجعاً رئيسياً لتخزين القمح ومعالجته، وذلك في الفترة من أغسطس إلى أكتوبر 2018، أثناء سيطرة الحوثيين على المخازن.

وفي هجوم في مايو 2020 شنه الحوثيون أدى إلى دمار في خطوط إنتاج وأجزاء من الصوامع ما أدى إلى تعطل العمل 10 أيام، وتسبب في توقف توزيع المساعدات.



ووثق تقرير خبر الأمم المتحدة، هجمات وقيود أخرى أثرت على مخزون برنامج الأغذية العالمي، مثل احتجاز شاحنات البرنامج عند نقاط التفتيش وتفريغ حمولتها وتعرض أخرى للقصف. ووفق بيانات الحكومة اليمنية تم تدمير نحو 45% من المنشآت الصحية بسبب الحرب، كما توقفت نصف المنشآت الأخرى عن العمل بسبب تعرضها لنهب معداتها.

### (3) الألغام تعيق الوصول للغذاء:

تسببت الألغام التي تزرعها الميليشيات المسلحة التابعة لأطراف النزاع في إعاقة وصول المدنيين للغذاء، فضلا عن تسببها بوقوع قتلى وإصابات في صفوفهم. ففي عام 2028 انفجر لغم بحري في الحديدة أدى إلى مقتل ثلاثة صيادين منهم امرأة، وإصابة 4 آخرين، وتدمير جزء كبير من سفينة الصيد التي يعملون عليها.

كما أعاقت الألغام المزروعة في الشوارع وحول بعض المؤسسات وصول المدنيين إلى المساعدات، وكذلك أعاقت وصول المساعدات لبعض المناطق.

### (4) الاستيلاء على المساعدات الإنسانية:

أقدمت الميليشيات المسلحة التابعة لأطراف النزاع في عدة مرات على الاستيلاء على قوافل المساعدات، وسرقتها، وتحويل مسارها، والتسبب بإتلافها، وتوزيعها بشكل غير عادل. وعلى سبيل المثال منذ عام 2017، يشن برنامج الأغذية العالمي من تدخل الحوثيين في المساعدات وتحويلها. وفي يونيو 2020، قرر البرنامج التعليق الجزئي لعمليات الإغاثة التي ينفذها في مناطق الحوثيين.

### (5) وضع قيود على العمل الإنساني:

أقدم الحوثيون والحكومة اليمنية على وضع قيود على عمل الوكالات والمنظمات الإنسانية فيما يتعلق بتصاريح العمل والتحرك وإدارة عملياتها. ففي مارس 2020 اقتحم مسلحون من الحوثيين، مقر منظمات إغاثية اتخذت من مديرية الحزم في الجوف مقرا لها، ما دفع هذه المنظمات لوقف عملها، وحول المسلحون المباني إلى ثكنات عسكرية. وقد سجل اعتقال العديد من العاملين في العمل الإنساني، أو أخفوا قسرا، لأنهم لم يتعاطوا مع طلبات الميليشيات في تسليم برامج المساعدات.

### (6) تعطيل إمدادات الكهرباء والمياه:

نتيجة القصف العشوائي والنزاع المسلح، والترهل الإداري، والبنية التحتية المدمرة أو المتهاكلة، كثيرا ما تنقطع إمدادات المياه والكهرباء عن الأحياء السكنية لتزيد من معاناة السكان وتساهم في زيادة الفقر والجوع، وأحيانا التسبب بانتشار الأوبئة. فالقتال المستمر أصاب نظام الرعاية الصحية وأنظمة الصرف الصحي في اليمن بالشلل، مما أدى إلى تفشي الأوبئة والأمراض. وتفيد تقارير بوجود ما يقدر بـ1.2 مليون حالة كوليرا، و2515 حالة وفاة منذ عام 2017، وبحسب ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) في اليمن ميريتشل ريلانو فإنه جرى تسجيل أكثر من 250 ألف حالة كوليرا و358 حالة وفاة بسبب الوباء منذ بداية عام 2018، كما يمثل الأطفال 30% من الإصابات بالكوليرا.



### (7) التلاعب بالرواتب والإفكار:

نتيجة الحرب وصراع الأطراف، يدفع الموظفون الثمن من خلال التلاعب برواتبهم، وعدم استلامها بانتظام، وكذلك انخفاض قيمة العملة، فضلا عما تسببه الحرب في تدمير البيئة الاستثمارية والمشاريع الاقتصادية الأمر الذي انعكس على تدهور خطير في دخل الأفراد وضاعف مستويات البطالة. وتؤكد المؤشرات والبيانات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية أن نحو 80% من سكان اليمن يعتمدون على المساعدات ويواجه ملايين الجوع.

### (8) النزوح والتهجير:

يعد النزوح أحد أكبر عواقب النزاع في اليمن، فهناك الملايين اضطروا لتترك أماكن سكنهم وبالتالي فقدوا مصادر رزقهم، وتحولوا إلى مصاف الفقراء واللاجئين الباحثين عن مأوى وطعام.

## النتائج:

1) هناك أسباب معقولة تظهر بأن حكومات اليمن، والسعودية والإمارات، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وسلطة الأمر الواقع (الحوثيين) وجماعات مسلحة أخرى متورطة ومسؤولة عن الوضع الإنساني المتدهور والذي أدخل سكان اليمن في مراحل مخيفة من الفقر والجوع والذي يهدد حياة الآلاف.

2) تورط أطراف الصراع في انتهاكات خطيرة أثرت على الأمن الغذائي ومنعت وصول الإمدادات العاجلة للسكان ما أدى لتعريض حياة فئات مختلفة من المدنيين للخطر الشديد وتسبب بوفاة عدد كبير من الأطفال وكبار السن والمرضى بسبب نقص الغذاء.

3) ترقى بعض الممارسات، خاصة الحصار، والتعرض لقوافل المساعدات، إلى سياسة ممنهجة لتجويع السكان، واستخدام ذلك كأسلوب من أساليب الحرب، وهو أمر يجرمه القانون الدولي.

4) استمرار القتال بين الأطراف أثر على الحركة التجارية حيث شلت حركة الموانئ وانخفض حجم الاستيراد للمواد الغذائية وبالتالي ساهم ذلك في شحها من السوق وارتفاع أسعارها وجعل من الصعب على المواطنين الحصول عليها.

5) تعرض السكان المحليون للاحتجاز وأجبروا لدفع الأتاوات من المجموعات المسلحة وذلك بسبب عجز بعض هذه المجموعات عن تمويل أنشطتها القتالية القائمة ما أدى لتدهور الظروف المعيشية للمواطنين.

6) تضرر الاقتصاد ووقف حركة الاستيراد والتصدير بفعل الحرب الدائرة خلق عجزا كبيرا في الموازنات الأمر الذي انعكس سلبا على دفع الأجور والمرتبات وتأخر صرفها لفترات طويلة ما أدى إلى تفاقم الوضع المعيشي للسكان ودخول شرائح أخرى من المجتمع تحت خط الفقر.

7) الحرب في اليمن خلفت واقعا إنسانيا صعبا جعل اليمن على أعتاب مجاعة قد تؤدي بحياة الآلاف ويكون من الصعب معالجتها في وقت قصير وهذا يفرض تدخل الأطراف الدولية للتدخل نحو وقف القتال لتمكين الجهات الإغاثية من ادخال الامدادات.

8) من الصعب إنقاذ القطاعات التي تعاني من الفقر والجوع والتدخل لمساعدة السكان في ظل استمرار القتال والقصف المتواصل لأن ذلك يهدد حياة الطواقم العاملة ويجعل المهمات عسيرة في ظل إغلاق المناطق ووجود الحواجز واستمرار القصف العشوائي وعدم استجابة الأطراف.

## التوصيات:

- 1) دعوة جميع الأطراف إلى الوقف الفوري للأعمال الحربية، خاصة عمليات القصف العشوائية وتلك العمليات التي تخالف قواعد القانون الدولي الإنساني في اليمن؛ لیتسنی حماية المدنيين، وإنقاذ المواطنين الذين يعانون من الفقر ويهددهم خطر المجاعة حتى يتم توفير المساعدات الغذائية اللازمة والضرورية.
- 2) دعوة الأمم المتحدة وآلياتها الخاصة، إلى تحمل مسؤولياتها لوقف الانتهاكات والجرائم، ومحاسبة الأطراف المتورطة فيها.
- 3) دعوة المجتمع الدولي إلى فتح تحقيق دوي مستقل، في استخدام التجويع كأسلوب حرب، وفي سياسات التي أدت لإفقار وتجويع اليمنيين، ومحاسبة المتورطين فيها.
- 4) إعادة فتح الموانئ والمطارات والأسواق لتعود الحركة التجارية ويستأنف النشاط التجاري كي يتعافى الاقتصاد اليمني من خلال عودة الاستيراد والتصدير الامر الذي ينعش الأسواق ويوفر فرص لتوفر البضائع والسلع الغذائية وتنخفض أسعارها وتصبح في متناول المواطنين وهذا من شأنه أن يقلل ويخفض من نسب الركود والفقر.
- 5) إطلاق برنامج إغاثة عاجل وتوفير خطوط إمداد آمنة يمكن من خلالها الوصول لجميع المناطق اليمنية، خاصة التي تعاني من شح المواد الغذائية؛ بما يضمن إدخال الإغاثات الإنسانية والغذائية اللازمة لمواجهة حالة الفقر والحد من انتشار المجاعة وتوفير ما يلزم بشكل دوري لتفادي حدوث كوارث أخرى تخلف الاف الوفيات بسبب نقص أو انعدام الغذاء.



Geneva Council  
For Rights & Liberties

+41 225934701

[info@genevacouncil.com](mailto:info@genevacouncil.com)

<http://genevacouncil.com>

Rue du Pré-de-la-Bichette, Nation Business Center,  
6ème étage, Genève-Switzerland